

Document:	<u>EB 2022/135/R.23/Add.1</u>
Agenda:	<u>12(c)</u>
Date:	<u>13 May 2022</u>
Distribution:	<u>Public</u>
Original:	<u>English</u>

A



**تقرير مرحلي عن تنفيذ إطار الشراكات في الصندوق
ضميمة
رد الإدارة على تعليقات الدول الأعضاء**

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والثلاثون بعد المائة
روما، 25-27 أبريل/نيسان 2022

للعلم

رد الإدارة	تعليقات من أيرلندا
<p>شكرا على التعقيب الإيجابي.</p> <p>ويتفق الصندوق تماما مع تعليقات أيرلندا بشأن أهمية تحديد الأولويات والتخطيط بشكل استراتيجي للمشاركة في منتديات السياسات على جميع المستويات.</p> <p>وعلى النحو الوارد في التقرير المرحلي، سيواصل الصندوق، خلال التجديد الثاني عشر للموارد، بناء شراكات استراتيجية لتحقيق أثر أكبر وضمان تحديد الأولويات ورصد أداء الشراكات بشكل أفضل.</p>	<p>ترحب أيرلندا بالتقرير الصريح والواضح والموجز عن التقدم المحرز في إطار الشراكات. ونرحب بالنهج الجاد لإدماج الشراكات في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وبأن يكون الصندوق أكثر استهدافا في اختيار الشراكات وتحديد أولوياتها.</p> <p>ونحن ندعم بقوة الاستنتاج الوارد في الفقرة 16 أن هناك حاجة إلى بذل جهود لتحديد الأولويات والتخطيط الاستراتيجي بشكل أفضل للمشاركة في منتديات السياسات العالمية والإقليمية، وتوسيع مشاركة الصندوق مع القطاع الخاص وتعميقها.</p>
<p>في الواقع، يتخذ الصندوق بالفعل خطوات لتحسين فعالية مشاركته في مجال السياسات على كل من مستوى البرامج القطرية والمستوى العالمي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● على المستوى القطري. في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، التزم الصندوق بتعزيز حزمة أدوات المشاركة في السياسات على المستوى القطري، ودمج مؤشرات أثر المشاركة في السياسات في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وزيادة نسبة البرامج القطرية المصنفة 4 وما فوق بالنسبة للمشاركة في السياسات إلى 90 في المائة. وأنشئت مجموعتا عمل مخصصتان مشتركتان بين الدوائر في الفصل الأول من عام 2022 للعمل على الإجراءات القابلين للرصد في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والمتعلقين بالمشاركة في السياسات على المستوى القطري (الإجراءان القابلان للرصد 29 و30). ويجري تنقيح المبادئ التوجيهية والنماذج الخاصة ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية لإدماج المؤشرات ذات الصلة. ويجري أيضا العمل على تجميع أدوات عملية بشأن "كيفية العمل" للخطوات الرئيسية في عملية المشاركة في السياسات على المستوى القطري، وتنظيم أحداث التوعية الداخلية وإعداد وحدات التعلم الإلكتروني. وعلاوة على ذلك، أجرت مجموعة ضمان الجودة في الصندوق، في عام 2020، تقييما للجودة عند الدخول لتصميمات المشروعات فيما يتعلق بالمشاركة في السياسات على المستوى القطري، مما ساعد على تحديد الجوانب الرئيسية التي يجب مراعاتها في تصميمات المشروعات المستقبلية وتنفيذها. ● على المستوى العالمي، عزز الصندوق عملياته الداخلية في عام 2022 لتخطيط مشاركته في السياسات وتحديد أولوياتها، مع التركيز على ضمان مكانة أقوى في المنتديات العالمية المختارة ذات الصلة. وتُستمد الأولويات المواضيعية لمشاركة الصندوق في السياسات العالمية من التزامات التجديد الثاني 	<p>يساورنا القلق من أن مشاركة الصندوق في السياسات هي الأضعف من بين جميع المجالات التي يتم تتبعها للبرامج القطرية، ونتفق بشدة على أن الصندوق يمكن أن يحقق المزيد بتحديد أولويات مشاركته العالمية بشكل أفضل، ووضع أهداف واضحة وقابلة للقياس، والاستفادة من الفرص الريادية.</p>

رد الإدارة	تعليقات من أيرلندا
<p>عشر لموارد الصندوق: المناخ والبيئة؛ وتمويل التنمية؛ والإدماج الاجتماعي؛ والابتكار والرقمنة؛ والهشاشة و/أو الاستجابة للآزمات. ويسعى الصندوق إلى تحقيق نتائج سياساتية واضحة ومقصودة فيما يتعلق بهذه الموضوعات (على سبيل المثال، من أجل تأكيد الالتزامات المالية المتعلقة بالتنوع البيولوجي أو زيادتها في المنتديات العالمية؛ والاعتراف على النحو الواجب بصغار المنتجين والشعوب الأصلية والسكان الريفيين الفقراء وإدماجهم في المبادرات التي تتبع الآزمات الدولية وتتصدى لها). ويساعد وضع هذه النتائج ذات الأولوية في الاعتبار على تشكيل القرارات المتعلقة بمقدار الموارد التي يتعين تخصيصها لحدث عالمي معين أو عملية سياساتية معينة. كما أن ذلك يساعد على إقامة صلات عبر العمليات المختلفة وبتنوع استخدام الموارد بكفاءة أكبر، نظرا لأن الصندوق يمكن أن يعد سردا مشتركا واحدا حول الموضوعات المحددة، ويستخدم ذلك لتحديد أولويات إعداد المنتجات المعرفية والخطابات.</p> <p>وتشمل الأمثلة على مشاركة الصندوق في المنتديات ذات الأولوية في عام 2022 حتى الآن ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. شارك رئيس الصندوق في حدث استضافته وزارة الخزانة الأمريكية، وشاركت فيه Janet Yellen، وزيرة الخزانة؛ ورئيسا المالية لمجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع؛ ورؤساء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ وكبار الخبراء التقنيين لمناقشة الاستجابة العاجلة لأزمة الأمن الغذائي الجارية وتعبئة المؤسسات المالية الدولية لتسريع استجابتها وتوسيع نطاقها من أجل مساعدة البلدان المتأثرة. كما برز الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بقوة في حدث بعنوان "تسريع العمل من أجل الأمن الغذائي والقدرة على الصمود". وقد أظهر ذلك الريادة فيما يتعلق بجدول أعمال تمويل الغذاء والاستجابة للآزمات. ● مشاركة نشطة في مجموعة العشرين. يساهم الصندوق في منصات مختلفة لمجموعة العشرين، عبر المسارين الرئيسيين، تحت إشراف وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية وتحت إشراف قادة مجموعة العشرين، على التوالي. ودعت الرئاسة الإندونيسية للصندوق إلى تقديم دعم فعال لأنشطة العديد من مجموعات العمل، بما في ذلك في مسارات الزراعة والتنمية والبيئة والمناخ والتمويل. وهو يساهم في وضع اللمسات الأخيرة على المذكرات المفاهيمية ويشارك في مناقشات السياسات. وسيسترسد بهذه الأنشطة لاتخاذ القرارات في قمة قادة مجموعة العشرين. 	

رد الإدارة	تعليقات من أيرلندا
<ul style="list-style-type: none"> • الدورة الخامسة عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. هناك ترتيبات بالفعل ترمي إلى أن يكون للصندوق دور قوي وواضح في اجتماعات مؤتمرات الأطراف هذا العام، بناء على التجربة الناجحة في الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي الأسبوع المقبل، سيسافر وفد من الصندوق لحضور مؤتمر الأطراف الخامس عشر. وعقب قمة رؤساء الدول، سيستضيف الصندوق جناحا في مؤتمر الأطراف الخامس عشر، حيث ستقام العديد من الأحداث الجانبية، بما في ذلك بشأن الجدار الأخضر العظيم والمشروع التحويلي فيما يتعلق بتحديد أثر تدهور الأراضي للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة الكاريبي. وفيما يتعلق بمؤتمر الأطراف السابع والعشرين، يشارك الصندوق بالفعل بنشاط مع الرئاسة المصرية لمؤتمر الأطراف والفريق القطري للأمم المتحدة. • منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية والأعمال التحضيرية للاجتماع العالمي لمنتدى الشعوب الأصلية لعام 2023 في الصندوق. يضطلع الصندوق بدور نشط منذ زمن طويل في منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وسوف يلقي الصندوق، هذا العام، كلمات أمام الجلسات العامة للمنتدى بشأن الموضوعات ذات الصلة وينظم أحداثا جانبية. وستركز الأحداث، على التوالي، على ما يلي: (1) خبرة الصندوق في تفعيل مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛ (2) ومرفق مساعدة الشعوب الأصلية؛ (3) وحزمة أدوات رقمية جديدة بشأن النظم الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود للشعوب الأصلية من أجل تحسين التغذية. 	
<p>يوافق الصندوق تماما على أن هناك حاجة إلى مراعاة محدودية الموارد وأنها تشكل قيودا عند اختيار الشراكات أو العمليات العالمية التي يمكن أن يشارك فيها الصندوق وتحديد أولوياتها.</p> <p>ونتيجة لذلك، يهدف الصندوق إلى زيادة أثر مشاركته وشراكاته، ولا سيما من خلال التخطيط بشكل أفضل والعمل على الأولويات العليا، دون إنفاق موارد إضافية. وهذا هو هدف إطار الشراكات، أي تحسين تحديد أولويات شراكات الصندوق وتنفيذها ورصدها.</p> <p>وفي المستقبل، ونظرا لإنجاز معظم البنود الواردة في خطة عمل الإطار، وأن أداء الصندوق كان جيدا فيما يتعلق بالأهداف والحاصلات الواردة في الإطار، سينصب تركيز الصندوق على تحديد الأولويات. وعلى النحو المشار إليه في التقرير، سيسعى الصندوق إلى تحسين الرصد والإبلاغ عن أداء الشراكات وتعميق مشاركته مع القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال برامج تنمية المهارات والتنسيق الداخلي بشكل أفضل، والبناء على الأدوات القائمة.</p>	<p>غير أنه فيما يتعلق بكل هذه المسائل، نود أن نحصل على فكرة أفضل عن تقييم الصندوق لمدى كفاية موارده. فإشياء الشراكات يستغرق وقتا طويلا، ويتطلب عمالة كثيفة وموظفين وأن تكون المنظمة مرنة ومستجيبة. ويثير ذلك تساؤلا بشأن ما إذا كانت طموحات إطار الشراكات واقعية في ضوء القيود التي تواجهها الميزانية العادية.</p>

رد الإدارة	تعليقات من أيرلندا
<p>ولن تتطلب الأنشطة الأخيرة بالضرورة موارد إضافية، ويمكن أن تساعد في تحديد الأولويات بشكل أفضل على المدى المتوسط إلى الطويل.</p> <p>غير أن قيود الميزانية تحد من مقدار الوقت والموارد التي يمكن تخصيصها لإدارة الشراكات القائمة، أو لإقامة شراكات جديدة. وبموارد إضافية، يمكن أن يقوم الصندوق بالمزيد لإرساء شراكات على جميع المستويات، وزيادة بروز صورته.</p>	
<p>يتفق الصندوق تماما مع بيان أيرلندا. ويُقيم الصندوق شراكات مع مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنظمات في مجموعة واسعة من السياقات، وبمستويات متفاوتة من الشكليات. والهدف من إطار الشراكات والأدوات المرتبطة به هو دعم عمل موظفي الصندوق في إدارة الشراكات، مع الاعتراف بأن الشراكات ستتطور بطبيعة الحال في كثير من الحالات - دون اتباع خطوات رسمية أو أهداف محددة.</p>	<p>يشير التقرير إلى أنه لا يوجد الكثير من الصرامة في كيفية تقييم الشراكات في الإجراءات الداخلية وبيبين الحاجة إلى مزيد من الدقة في تصنيف البيانات وتحليلها وتحسين الرصد. وبينما ننثني على التركيز على الصرامة والأدلة، فإننا نود أن نصدر ملاحظة تحذيرية. فالشراكات يمكن أن تكون انتهازية وخصوصية، وتعتمد في بعض الأحيان على الكيمياء الشخصية والعلاقات الشخصية. والوضوح بشأن الأهداف والحاصل مهم بالطبع، ولكن ستكون هناك حدود لما يمكن أن يرد في النظم الرسمية.</p>
<p>يوافق الصندوق تماما على أهمية زيادة بروز صورته وتأثيره على الساحة العالمية.</p> <p>وتحقيقا لهذه الغاية، تهدف الخطوات المذكورة أعلاه إلى تعزيز قدرة الصندوق على المشاركة على المستوى العالمي، والاستفادة من فرص القيادة حول مواضيع ومسائل معينة.</p> <p>وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة الصندوق على المستوى العالمي مدعومة بنهج تواصل استراتيجي شامل، استعرضه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2021. ويشمل ذلك عددا من مجالات العمل لزيادة بروزه في السنوات القادمة (مثل إعادة تصميم وإعادة هيكلة متعمقتين للموقع ifad.org؛ وزيادة المشاركة مع وسائل الإعلام المستهدفة؛ وتنظيم حملات حول الأحداث الرئيسية المرتبطة بالأحداث العالمية ذات الأولوية؛ وإقامة شراكات مع مؤسسات الدعوة المتخصصة مثل Global Citizen و Goodwill Ambassadors لزيادة الوعي بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة والمسائل ذات الصلة).</p>	<p>أخيرا، نلاحظ التعليق (الفقرة 12 (1)) الذي يفيد بأنه في حين يُنظر إلى الصندوق على أنه مفيد، فإنه لا يعتبر مؤثرا في مجال السياسات على الرغم من وجود أدلة على الأثر الفعلي على السياسات في سياقات عديدة. ومن حيث البروز، فإن قدرات الصندوق، في رأينا، أكبر من إنجازاته. ويؤثر ذلك على تمويله وتأثيره على حد سواء. وهذا أمر خطير (أ) لأن الصندوق لديه الكثير من الإمكانيات التي لا يستفيد منها المجتمع الإنمائي على نطاق أوسع، (ب) لأن دور الصندوق الخاص في ضمان أن "قضايا السياسات التي تؤثر على السكان الريفيين الضعفاء يجري تحديدها وإدراجها في القرارات السياسية على مختلف المستويات، مع تركيز خاص على زيادة التمويل لدعم النظم الغذائية".</p>